

العروة الوثقى

(78) لغيره (198) وإن صار هو السبب للتكليف بصرف المال ، وكذا لو ألقاه في
البالوعة ، فإن مؤونة الإخراج الواجب على كل أحد ليس عليه ، لأن الضرر إنما جاء من قبل
التكليف الشرعي ، ويحتمل ضمان المسبب كما قيل ، بل قيل باختصاص الوجوب به ويجبره
الحاكم عليه لو امتنع أو يستأجر آخر ولكن يأخذ الأجرة منه. [270] مسألة 29 : إذا كان
المصحف للغير ففي جواز تطهيره بغير إذنه إشكال ، إلا إذا كان تركه هتكاً ولم يمكن
الاستئذان (199) منه ، فإنه حينئذ لا يبعد وجوبه. [271] مسألة 30 : يجب إزالة النجاسة
(200) عن المأكول وعن ظروف الأكل والشرب إذا استلزم استعمالها تنجس المأكول والمشروب.
[272] مسألة 31 : الأحوط ترك الانتفاع بالأعيان النجسة خصوصاً الميتة ، بل والمتنجسة
إذا لم تقبل التطهير ، إلا ما جرت السيرة عليه من الانتفاع بالعدرات وغيرها للتسميد
والاستباح بالدهن المتنجس ، لكن الأقوى جواز الانتفاع بالجميع حتى الميتة مطلقاً في غير
ما يشترط فيه الطهارة ، نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم (201) ، وفي بعضها لا يجوز
بيعه مطلقاً كالميتة والعدرات (202) . _____ (198) (إذا لم يكن لغيره)
: لا وجه لهذا التقييد. (199) (ولم يمكن الاستئذان) : أو امتنع من الاذن والتطهير ،
وحيئنذٍ لا اشكال في وجوبه ولكن يحكم بضمن النقص الحاصل بتطهيره. (200) (يجب إزالة
النجاسة) : وجوباً شرطياً من جهة حرمة اكل النجس وشربه ، وربما يحرم نفسياً بتنجيس
بعض المأكولات والمشروبات بل تجب إزالة النجاسة عنه ان ثبت وجوب احترامه أو حرمة
أهانتها. (201) (نعم لا يجوز بيعها للاستعمال المحرم) : على وجه الاشتراط فيحرم الشرط
تكليفاً ووضعاً. (202) (كالميتة والعدرات) : الأقوى جواز بيع الثاني والأحوط ترك بيع
الاول نعم لا يجوز بيع الكلب غير الصيد والخنزير ، وكذا الخمر من جهة كونه مسكراً ويلحق
به =